

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد متروك العجارمة
وعضوية القضاة السادة

يوسف ذيابات ، د. عيسى المومني ، محمود البطوش ، محمد اليبودي

المميزة : جامعة آل البيت .

وكيلها المحامي خالد محيسن العموش .

التميز ضده : عبد الله رياض علي الرواشدة .

وكيلاه المحاميان صالح أبو مهنا ومعاوية الحوراني .

بتاريخ ٢٠١٦/١/٣١ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف إربد
في القضية الحقوقية رقم ٢٠١٥/١٠٦٧٩ بتاريخ ٢٠١٥/٧/٥ القاضي : (بفسخ القرار
المستأنف الصادر عن محكمة صلح المفرق في القضية الحقوقية رقم ٢٠١٣/٨٢٤ بتاريخ
٢٠١٥/٥/٢٧ وإعادة الأوراق إلى مصدرها للسير بالدعوى على ضوء ما تم بيانه ثم
إصدار القرار المناسب .

ويتلخص سبب التمييز في الآتي :

أخطأت المحكمة وخالفت القانون واجتهاد محكمة التمييز رقم ٢٠١٤/٤٢٨٨ تاريخ
٢٠١٥/٣/٣٠ الصادر عن الهيئة العامة بتطبيقها على حيثيات هذه الدعوى .

لهذا السبب طلب وكيل المميرة قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

القرار

لدى التدقيق والمداولة نجد إن وقائع الدعوى تشير إلى أن المدعي عبد الله رياض علي الرواشدة أقام هذه الدعوى لدى محكمة صلح حقوق المفرق بمواجهة جامعة آل البيت يمثلها رئيس الجامعة بالإضافة لوظيفته .

لمطالبتها بمبلغ ألف دينار لغايات الرسوم على سند من القول :

١ - تم قبول المدعي لدى المدعى عليها ببرنامج بكالوريوس تخصص نظم معلومات إدارية على الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .

٢ - استوفت المدعى عليها من المدعي رسوماً جامعية ورسوم تأمينات وقبول تخرج من الفصل الأول والثاني من العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ والفصل الأول والثاني والصفيفي من العام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ والفصل الأول والثاني والصفيفي من العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ والفصل الأول والثاني والصفيفي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ والأول ٢٠٠٩/٢٠١٠ .

٣ - المدعي يتمتع بالمجانبة الكاملة في جميع مراحل التعليم بالجامعات الأردنية سندياً للمادة ٢٢/ط مكرر من قانون التقاعد العسكري كون والده قد أحيل على التقاعد حيث تم تصنيفه طبياً بالدرجة الرابعة بنسبة ٤١% لإصابته أثناء تأديته وظيفته وقد تعطلت قدرته عن إعالة نفسه تعطيلاً جسيماً وأن المدعى عليها ممتنعة عن إعادة المبلغ المطالب به .

وطلب الحكم بإلزام المدعى عليها بتأدية الرسوم الجامعية ورسوم التأمينات والقبول والتخرج مع الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة والفائدة القانونية .

نظرت محكمة الصلح الدعوى وبعد أن سارت بإجراءاتها أصدرت قرارها بتاريخ ٢٧/٥/٢٠١٥ المتضمن رد دعوى المدعي لعدم الاستحقاق القانوني وتضمن المدعي الرسوم والمصاريف ومبلغ ٧٥ ديناراً أتعاب محاماة .

لم يرتض المدعي بهذا القرار وتقدم باستئنافه للطعن فيه .

وبتاريخ ٥/٧/٢٠١٥ قضت محكمة الاستئناف بقرارها رقم ١٠٦٧٩/١٠١٥/٢٠١٥ فسخ القرار المستأنف وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

وفي ضوء منح الإذن من قبل معالي رئيس محكمة التمييز تقدمت المدعى عليها بهذا التمييز للطعن في القرار الاستئنافي المشار إليه وتقدم المدعى بلائحة جوابية .

وعن سبب الطعن التمييزي الذي تتعى فيه الطاعنة على محكمة الاستئناف خطأها فيما توصلت إليه بقرارها المطعون فيه .

وللرد على ذلك نجد إن المستفاد من أحكام المادة ٢٢/ط مكرر من قانون التقاعد العسكري رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩ أن يتمتع أبناء الشهداء والمتوفين والمصابين من منتسبي القوات المسلحة بعاهات جسيمة تمنعهم من إعالة أنفسهم أثناء قيامهم بواجبهم العسكري أو بسببها بالمجانبة الكاملة في جميع مراحل التعليم في مدارس ومعاهد وزارة التربية والتعليم أو الجامعات أو الكليات أو بالمدارس العسكرية الأردنية بجميع درجاتها العلمية على أن لا يتجاوز عمر المستفيد الثلاثين عاماً .

وإن هذا الإعفاء يكون لمرة واحدة (أي في حالة نجاح الطالب المعتاد) ولا يشمل تكرار الرسوب وإعادة المواد لرفع مستوى المعدل وعليه فقد كان على محكمة الاستئناف أن تبين عدد الساعات المعتمدة لبرنامج البكالوريوس تخصص نظم معلومات إدارية وأن تبين عدد الساعات التي رسب فيها وتحسم قيمة هذه الساعات وكذلك أن تبين عدد الساعات التي أعادها لرفع معدله وأن تحسم من عدد الساعات التي درسها وكذلك أن تحسم الرسوم المدفوعة بالإيصالات المتقدمة الواردة في الطلب رقم ٦٥/ط/٢٠١٣ الأمر الذي يتوجب معه نقض القرار المطعون فيه لورود هذا السبب عليه .

لهذا نقرر نقض القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى .

قراراً صدر بتاريخ ١ ربيع الأول سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٠١٦/١٢/١ م

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو
نائب الرئيس

عضو
نائب الرئيس

عضو

نائب الرئيس

عضو

نائب الرئيس

رئيس الديوان

دقة س. هـ